

التكليف الثاني

إعداد الباحثة :- رباب عبدالله الرحيلي

إشراف الدكتور :- سنية سبع

مقرر :- مهارات بحثية ٣

الفصل الدراسي الثالث للعام الدراسي ١٤٤٦/٢٠٢٥

الحماية القانونية للبيانات الشخصية في عصر التكنولوجيا الرقمية

أسباب اختيار مقدمة بحث "الحماية القانونية للبيانات الشخصية في عصر التكنولوجيا الرقمية"

١. معالجة قضية قانونية حديثة وملحة

تواكب المقدمة تطورات التكنولوجيا الرقمية وانتشار المعاملات الإلكترونية، مما يجعل حماية البيانات الشخصية قضية قانونية ذات أولوية عالمية.

٢. تحديد نطاق البحث بوضوح

تحدد المقدمة بوضوح الإطار العام للدراسة من خلال التركيز على الجوانب القانونية لحماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية.

٣. طرح المشكلة البحثية بشكل دقيق

تعرض المقدمة المشكلة القانونية الأساسية، وهي مدى كفاية القوانين الحالية في حماية البيانات الشخصية، مما

يسهل على القارئ فهم أهمية البحث

٤. الربط بين التشريعات المحلية والدولية

تتناول المقدمة مقارنة بين القوانين العربية والتشريعات الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (

، مما يعكس أهمية البحث في تطوير الأنظمة القانونية المحلية.(GDPR

٥. التأسيس لأهمية البحث العملية والأكاديمية

تسلط الضوء على أهمية البحث من الناحية العملية في حماية حقوق الأفراد والشركات، ومن الناحية الأكاديمية في

تقديم رؤية تحليلية للإطار القانوني الحالي.

٦. استخدام لغة قانونية دقيقة ومنهجية واضحة

تتسم المقدمة بأسلوب قانوني محكم، وتعرض المنهجية المستخدمة بشكل واضح، مما يعزز من مصداقية البحث.

٧. تمهيد منطقي لمحتوى البحث

تربط المقدمة بين التطور التكنولوجي والتحديات القانونية، مما يجعلها مدخلًا مناسبًا للبحث ويساعد القارئ في استيعاب

أهمية الدراسة.

تم اختيار هذه المقدمة لأنها توفر تمهيدًا شاملاً لموضوع البحث، وتعرض مشكلة قانونية معاصرة بوضوح، وتحدد نطاق الدراسة ومنهجيتها، مما يجعلها مقدمة قوية ومتوافقة مع المعايير الأكاديمية.

رابط البحث

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/http://jelc.journals.ekb.eg/article_342109_230222c1382ad502f693fe0c5abe6a9f.pdf

مشكلة البحث: أثر التحول الرقمي على الضمانات القانونية لحماية البيانات الشخصية في المعاملات الإلكترونية

في ظل التطور السريع للتكنولوجيا والتحول الرقمي المتزايد، أصبحت البيانات الشخصية محورًا أساسيًا في العمليات

التجارية والإدارية، مما زاد من الحاجة إلى أطر قانونية تحمي الأفراد من الانتهاكات المحتملة. ومع تزايد استخدام

المعاملات الإلكترونية في مختلف المجالات، برزت تحديات قانونية جديدة تتعلق بمدى كفاية التشريعات الحالية في

حماية البيانات الشخصية وضمان حقوق الأفراد في الخصوصية.

تختلف التشريعات الوطنية والدولية في مستوى الحماية المقدم للبيانات الشخصية، حيث تبنت بعض الدول قوانين صارمة

مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي، بينما لا تزال دول أخرى تفتقر إلى إطار قانوني متكامل

يواكب التطورات الرقمية. هذا التباين يثير تساؤلات قانونية هامة حول فعالية القوانين الحالية، ومدى توافقها مع التحولات

الرقمية السريعة، وضرورة تطوير تشريعات جديدة تتماشى مع التحديات المستجدة.

إشكالية البحث تنطلق من التساؤل الرئيسي:

"إلى أي مدى توفر التشريعات الحالية حماية قانونية كافية للبيانات الشخصية في ظل التحول الرقمي المتسارع؟"

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية:

١. ما مدى توافق القوانين المحلية مع المعايير الدولية لحماية البيانات الشخصية؟

٢. هل توفر القوانين الحالية ضمانات قانونية كافية لمواجهة انتهاكات البيانات الشخصية في المعاملات الإلكترونية؟

٣. ما مدى مسؤولية الشركات والمؤسسات الرقمية عن حماية بيانات المستخدمين، وما العقوبات القانونية

المرتبطة على الإخلال بذلك؟

٤. كيف يمكن تعزيز الأطر القانونية لحماية البيانات الشخصية في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء

الاصطناعي وإنترنت الأشياء؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذا البحث من خلال:

الأهمية القانونية: تحليل مدى كفاية التشريعات الحالية وتقديم مقترحات لتطوير القوانين المرتبطة بحماية البيانات الشخصية.

الأهمية العملية: تسليط الضوء على حقوق الأفراد والمؤسسات في العصر الرقمي، وتوضيح التزامات الجهات الفاعلة في هذا

المجال.

الأهمية التشريعية: اقتراح حلول قانونية تساعد في سد الثغرات الموجودة وتحقيق توازن بين التحول الرقمي وحقوق الأفراد في الخصوصية.

أهداف الدراسة

دراسة وتحليل الأطر القانونية الحالية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية.

تقييم مدى فعالية التشريعات المحلية والدولية في مواجهة التحديات الرقمية.

اقتراح تعديلات قانونية أو تشريعات جديدة تعزز الحماية القانونية للبيانات الشخصية.

أهم ما يجب مراعاته عند كتابة مقدمة الدراسة البحثية في القانون

١. التمهيد للموضوع القانوني

يجب أن تبدأ المقدمة بتوضيح التطور القانوني المتعلق بالموضوع وربطه بالسياق الحالي، مع الإشارة إلى أهمية البحث.

٢. تحديد المشكلة البحثية بوضوح

صياغة المشكلة بطريقة دقيقة، مع تحديد التحديات القانونية الرئيسية التي تسعى الدراسة لمعالجتها.

٣. أهمية البحث من الناحية القانونية والتطبيقية

توضيح كيف يساهم البحث في تطوير التشريعات، وتعزيز حقوق الأفراد، وسد الفجوات القانونية القائمة.

٤. تحديد الأهداف البحثية والمنهجية

ذكر الأهداف الرئيسية للدراسة وتوضيح المنهجية المستخدمة (تحليل قانوني، مقارنة تشريعية، دراسة حالات، إلخ).

٥. الإشارة إلى الدراسات السابقة والفجوات البحثية

مراجعة مختصرة للأدبيات القانونية السابقة، وتحديد النقاط التي لم تتناولها الدراسات الأخرى.

٦. استخدام لغة قانونية دقيقة وواضحة

تجنب الغموض أو العبارات العامة، مع التركيز على المصطلحات القانونية المتعارف عليها.

٧. التدرج المنطقي في العرض

ترتيب المقدمة بحيث تكون متماسكة ومترابطة، بدءًا من الخلفية القانونية، ثم المشكلة، ثم الأهداف، وأخيرًا المنهجية.

٨. ربط البحث بالواقع القانوني والمستقبلي

توضيح كيف يمكن للبحث أن يساهم في تطوير القوانين الحالية وتحسين ممارسات حماية البيانات الشخصية. بهذه الطريقة، تصبح المقدمة مدخلًا قويًا للبحث، مما يساعد على توجيه القارئ وفهم مبررات الدراسة وأهميتها القانونية.